

رسالة معالي السيد أندرز ب.جونسون
الأمين العام للاتحاد البرلماني العالمي،
والمرفق بها البيان الصادر عن المنتدى
البرلماني بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي
السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
(إعلان الدوحة)، خلال الفترة من ٢٩
أكتوبر حتى ١ نوفمبر ٢٠٠٦م



إلى السيد الرئيس

جنيف 30 نوفمبر 2006

مرفق إعلان الدوحة و خطة العمل التي تم تبنيهما في الاجتماع البرلماني بمناسبة المؤتمر السادس العالمي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الاجتماع قد تم عقده بالدوحة في الفترة من 29 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2006 ، و قد تم تنظيمه عن طريق المجلس الاستشاري القطري و الاتحاد البرلماني العربي و الاتحاد البرلماني العالمي.

البيان الصادر المرفق يؤكد المبادئ الأساسية و الممارسات الديمقراطية و الدور المركزي الذي تلعبه البرلمانات في تشجيع الديمقراطية.

خطة العمل المرفقة هي خارطة الطريق لتنفيذ البيان الصادر و تُركز على ممارسة العناصر الأساسية للبرلمان الديمقراطي و الذي يؤكد على الديمقراطية و توافقته مع المبادئ المصدقة عالمياً و معايير الديمقراطية. لذلك خطة العمل تشجع البرلمانات لأخذ إجراءات قوية نحو جعل أنفسهم أكثر تمثيلاً و شفافية و إنفتاح و مسؤولية و فعالة.

الاتحاد البرلماني العالمي يتطلع للعمل مع جميع الجهات لتنفيذ الأهداف المذكورة أعلاه، و أنا على أمل أن أعود إليكم في القريب العاجل مع مقترحات مُحددة بهذا الخصوص، و بالطبع، أية اقتراحات تقدمونها بهذا الخصوص هي محل ترحيب.

من : السيد أندرز ب. جونسون
الأمين العام
الاتحاد البرلماني العالمي

المنتدى البرلماني
بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي السادس
للمقرات الجديدة أو المستعادة
الدوحة (قطر) 29 أكتوبر – 1 نوفمبر 2006

إعلان الدوحة

صفحة رقم 1

1- بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو
المستعادة نحن أعضاء البرلمانات المجتمعون في الدوحة نتبنى
بموجب هذا الإعلان التالي:

2- بعد إجراء نقاشات مستفيضة بخصوص مساهمة البرلمانات في
العملية الديمقراطية، وفي هذا السياق نؤكد مجددا مركزية الحوار
والتسامح وحرية التعبير بالنسبة للديمقراطية.

3- نكرر التزامنا بالإعلان الذي تم اعتماده من قبل المنتدى البرلماني
بمناسبة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
و الذي عقد في مدينة اولانباتار في سبتمبر من عام 2003م .

4- نجدد تأكيدنا على المبادئ والقيم التأسيسية للديمقراطية وهي:
الحرية والمشاركة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون . وهذه المبادئ
الأساسية موجودة في الإعلان العالمي للديمقراطية المعتمد من قبل
الاتحاد البرلماني الدولي . و نؤكد مجددا على استمرارية سريان ذلك
الإعلان.

5- أننا مقتنعون بأنه يجب على الديمقراطية الأخذ في الاعتبار الإطار
المحدد لكل مجتمع ، فإن المبادئ والقيم المذكورة أعلاه هي مبادئ
وقيم عالمية من حيث نطاقها ولا تقبل المساومة.

6- نؤكد على الدور المركزي للبرلمان في تعزيز الديمقراطية، و باعتبار البرلمان جهاز ممثلي الشعوب المنتخب بإرادة حرة فانه يعبر عن إرادتهم ويوحد مصالحهم بصورة جلية لضمان رفاهيتهم. وفي هذا السياق نجدد تأكيدنا بان الديمقراطية تسير جنباً إلى جنب مع حقوق الإنسان والتنمية ، وإنها يجب أن تساهم في استئصال الفقر وفي تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة للجميع.

7- نؤكد أن الديمقراطية تنمو فقط في مناخ مفعم بالتسامح والحوار حيث تسود الاحترام المتبادل لوجهات نظر وقيم كل فرد. وانه يجب على البرلمان أن يقوم بدوره كبوتقة للوساطة بين المصالح المتضاربة في المجتمع، وفي حل الصراعات وتعزيز الحوار والمصالحة.

8- كررنا تأكيدنا على ضرورة ضمان أن تصبح عمليات صنع القرار شمولية وممثلة للجميع ، وان تكون متاحة لكافة قطاعات المجتمع ، ولاسيما النسائية منها، وفرص معقولة للمشاركة، وفي الإعراب عن وجهات نظرها . وفي هذا الإطار نشدد على الأهمية الخاصة لضمان المشاركة الحقيقية للرجال والنساء في العمليات السياسية ، والحاجة إلى إشراك أحزاب المعارضة والشباب والمجموعات المحرومة الأقل حظاً، وكذلك إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في عمليات الإدارة.

9- أننا نعتبر انه يتوجب على البرلمانات أن تضطلع بدورها كحامية لحقوق الإنسان، وعليها أن تضمن احترام السياسات العامة لهذه الحقوق. و من المهم حماية أفرادها من الاستبداد لكي تصبح البرلمانات فاعلة في هذا الشأن.

10- من الملاحظ أن تقدماً جوهرياً قد تحقق في أرجاء العالم نحو تحقيق الديمقراطية وأيضاً في بناء ثقافة الديمقراطية. وفي هذا الإطار، أعربنا عن ترحيبنا بهذه التطورات، وبصفة خاصة في المنطقة العربية، وشجعنا الدول للعمل من أجل تحقيق مزيد من التقدم. وقد عقدنا العزم على العمل سوياً من أجل تعزيز الثقافة، وأن يكون لكل فرد فيها الحق والحرية في المشاركة في إدارة شؤون مجتمعهم.

11- لقد أعربنا عن قلقنا العميق إزاء انتشار أشكال عديدة من التهديدات لأمن البشرية بما في ذلك الإرهاب الذي يقوّض الديمقراطية على نطاق العالم، وتعهدنا بأن نساهم بنشاط الجهود المبذولة من أجل معالجة الأسباب الأساسية للإرهاب، وأكدنا بأن الرد العسكري على الإرهاب ليس كافياً، وأنه يجب على الحكومات أن تتبنى وتطبق سياسات من شأنها تعزيز الحوار، وتشجيع مشاركة الجميع، خاصة المجموعات المهمشة من المسار العام في العملية السياسية السائدة. حيث أننا شجبنا جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والتي تُنتهك باسم محاربة الإرهاب، وأكدنا مرة

أخرى على وجوب عدم استغلال حرية التعبير لنشر خطاب الكراهية
وتأجيج الصراع.

12- نشدد على ضرورة أن يخضع القطاع الأمني بما في ذلك
الشرطة والقوات المسلحة للسيطرة المدنية، وأن يعمل القطاع
الأمني بشفافية وبأسلوب مسؤول ومحاسب. حيث أننا كررنا دور
وواجب البرلمان في الإشراف على عمليات هذه القوات لتأمين
تلك المحاسبة ولحماية المواطن من الانتهاكات.

13- نوكد أنه يتعين أيضا على مؤسسات الحكم كي تخدم مصالح
الشعوب أن تستحدث وتطور آليات لخدمة مصالح الناس، والتي من
خلالها يتم التواصل مع هذه الشعوب. وهذا يقتضي فيما يختص
بالبرلمانات أن يطور أعضاؤها طرقا عديدة، بما في ذلك إقامة
وسيلة الاتصال الفاعل بالدائرة الانتخابية، وإقامة جلسات الاستماع
العننية العامة ليس لاطلاع الشعب على عمل البرلمان فحسب، بل
أيضا لتشجيع مدخلاتهم في الإجراءات البرلمانية.

14- إننا على وعي بالدور المهم الذي يلعبه الإعلام والمجتمع
المدني في ضمان بأن تكون العمليات الحكومية ديمقراطية ومنفتحة
وقابلة للمحاسبة، وحيث أننا تعهدنا و/أو تعزيز أطر عمل تشريعية
تسمح بمدخلات فاعلة من المجتمع المدني في عمل مؤسسات الحكم،
خاصة البرلمانات، ويجب إفساح المجال الكافي للإعلام ليطلع

المجتمع الوطني على السياسات والأعمال العامة بهدف تحقيق أكبر قدر من الشفافية والمسئولية، وفي هذا الشأن نحن نؤكد على الحاجة إلى إتباع حرية التشريع الإعلامي في دولنا المختلفة، ويجب تشجيع الإعلاميين على أداة وظيفتهم بصورة مسؤولة وأن يتجنبوا العمل كأدوات لنشر قيم تتعارض مع الديمقراطية.

15- و نُدرك بأن تقنيات المعلومات والاتصالات تساهم بصورة متزايدة في تنمية إجراءات الحكم التي تتسم بالشفافية والفاعلية، وإننا أيدنا تعزيز الإمكانيات الكامنة في هذه التقنيات بهدف تحسين نقل الخدمات وانفتاح الناس على الإجراءات السياسية.

16- نجدد تأكيدنا على أن تضطلع البرلمانات أيضا بدور قوي في ردم الهوة الديمقراطية في العلاقات الدولية، وهذا يعني أن تراقب البرلمانات المفاوضات الدولية، وتراقب تطبيق القرارات التي اتخذتها الحكومات على المستوى الدولي، وتضمن التزام الحكومات بالأعراف الدولية وسيادة القانون، وعلى البرلمانات أيضا أن تتولى التدقيق في نشاطات المنظمات الدولية بشكل فعال وتوفر المداخلات في مداولاتها.

17- لقد تم إقرار أنه يجب على البرلمانات تنفيذ عدد من الشروط الأساسية كي تقوم بدورها بصورة فاعلة و منها:-

- يجب تخويلها بسلطات بشكل صحيح من خلال اطر عمل دستورية أو اطر عمل قانونية أخرى.
- يجب أن تكون ممثلة لجميع المواطنين وان تضم ممثلين من جميع شرائح المجتمع.
- يجب أن يتمكن أعضائها من التعبير عن أنفسهم وان يعملوا بصورة مستقلة وحررة من القيود الاستبدادية.
- يجب اطلاعها بصورة كافية على المسائل التي تعرض عليهم لاتخاذ قرار بشأنها.
- يجب أن تكون لديها موارد بشرية ومادية كافية. وفي هذا الإطار لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الاستغلال المالي و الإداري بالنسبة للبرلمانات . ويجب أن تكون للبرلمانات ميزانيات وكوادر بشرية مستقلة، وعليها أن تدير هذه الموارد وفق معايير النزاهة والمسئولية الأكثر صرامة.

وعليه:

1- نتعهد بالتقيد بالمبادئ الواردة في هذا الإعلان ولاسيما مبادئ الحوار والتسامح وحرية التعبير كركن أساسي للديمقراطية.

2- نتعهد بأن نعمل من أجل تحقيق مساهمة أكثر فاعلية لبرلماناتنا في مجال الديمقراطية على نطاق العالم. وفي هذا الإطار فإننا ندرك

حاجة برلماناتنا إلى أن تصبح أكثر تمثيلا وأكثر فرصة للوصول إليها، و أكثر محاسبة وشفافية. كما أننا ندرك ضرورة تطوير و/أو تعزيز الإجراءات و الآليات الداخلية التي تجعل من برلماناتنا أكثر فاعلية على المستويين الوطني والدولي.

ونحن نهنيئ الاتحاد البرلماني الدولي على الإجراءات التي اتخذها لمتابعة إعلان اولانباتار، خاصة على طباعته لدليل حول البرلمان والديمقراطية في القرن العشرين الذي يعتبر مرشدا للممارسة الجيدة. نتعهد بأن نعمل مدفوعين بتوجهات الممارسة الجيدة المحددة في هذه المطبوعة بهدف جعل برلماناتنا فاعلة على الدوام.

3- بما أن البرلمانات، وبصفة خاصة البرلمانات الحديثة الناشئة حاليا، بحاجة إلى مساعدة في مواجهة التحديات المذكورة أعلاه فإننا نحث مقدمي الهبات على الاستمرار في دعم برامج بناء القدرات لهذه البرلمانات ونشدد على أهمية التضامن ما بين البرلمانات كوسيلة لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ونحن نشجع الاتحاد البرلماني الدولي على الاستمرار في بذل جهوده من أجل تعزيز البرلمانات كأعمدة وأسس للديمقراطية، وعلى تولى الدور الريادي في تنسيق المعلومات بشأن هذه المساعدة بهدف تشجيع تأزر الإرادة وتجنب التداخل.

4- نؤكد عزم برلماننا على مواصلة العمل سويا وتقديم المساعدة المتبادلة في التكيف مع تحدياتنا المشتركة. ونتعهد بالاستمرار في العمل مع الحكومات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في مساعينا المشتركة من اجل تعزيز الديمقراطية.

5- نشكر حكومة ومجلس شوري دولة قطر على تنظيم هذا المنتدى البرلماني. كما نشكر الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي على مساهمتهما الجوهرية في تنظيم و إقامة هذا المؤتمر.

6- نرجو من رئيس مجلس الشورى القطري أن يتقدم بهذا الإعلان إلى المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة كما نرجو من وزارة الخارجية القطري أن تبعث بهذا الإعلان إلى السلطات المعنية كجزء من الإجراءات الرسمية للمؤتمر.

7- كما نطلب أن يتم إبلاغ هذا الإعلان إلى عناية جميع رؤساء البرلمانات وأن يتم حثهم على اتخاذ خطوات نحو تحقيقه.

8- يمكن متابعة النقاط الواردة في هذا الإعلان عبر الخطوات المحددة في خطة العمل.

المنتدى البرلماني
بمناسبة انعقاد المنتدى البرلماني السادس للديمقراطيات
الجديدة أو المستعادة
الدوحة - قطر 29 أكتوبر - 1 نوفمبر 2006

خطة العمل

الاجتماع البرلماني

خطة العمل

نقر نحن ممثلي البرلمانات المجتمعين في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة في الفترة من 29 من أكتوبر حتى 2 من نوفمبر 2006، وبعد إقرارنا للبيان السابق الذي يؤكد على إن البرلمان يعد المؤسسة المركزية للديمقراطية، نقر خطه العمل التالية، ونتعهد بان نحث برلماننا على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإجراءات التي تضمنتها هذه الخطة. وعلى هذا النحو، فنحن ندرك انه كي تستطيع البرلمانات أداء دورها بفاعليه في تعزيز الديمقراطية وتقويتها يتعين ضمان اتفاق عملياتها مع مبادئ ومعايير الديمقراطية المقبولة عالميا. وهذا يستوجب منا العمل بفاعليه اكبر نحو جعل برلماننا أكثر: تمثيلا، و شفافية، وانفتاحا، ومساءلة وفاعليه.

ونأخذ على عاتقنا حث برلماننا على إدراك الخصائص الخمس الأساسية التالية :

1. البرلمانات التمثيلة:

1-1 السعي من اجل إقامة و/أو ترسيخ عمليات انتخابيه حرة وعادله تكفل التمثيل المنصف لجميع قطاعات المجتمع، ولاسيما الفئات التي لا تحظى بالتمثيل في الوقت الحالي .

2-1 ضمان عدالة وشمولية الإجراءات البرلمانية والتي تمنح الفرصة كاملة لكافة الأعضاء، بمن فيهم المعارضة/الإطراف التي تمثل الأقليات،

والنساء وغيرهم من الفئات المهمّشة للمشاركة الفاعلة في العمل البرلماني، ومع وجوب التمثيل العادل لها في هياكل حكم وإدارة البرلمان.

3-1 توفير الحماية المناسبة لجميع النواب البرلمانيين عند أداء وظائفهم، بما في ذلك من خلال تطبيق نظام للحصانات و الامتيازات اللازمة لحماية البرلمان و أعضائه من التعسف سواء أثناء اضطلاعهم بالمسؤولية البرلمانية أو بعدها.

4-1 تشجيع تنظيم العمل البرلماني بطريقة حيادية وغير حزبية.

5-1 اتخاذ إجراءات خاصة، أينما كان هذا ضروريا لإقامة الهياكل ووضع العمليات التي تعزز على وجه الخصوص مشاركة المرأة في العمليات السياسية وتعمل على دعم المساواة في النوع الاجتماعي في المجتمع ككل.

2- البرلمانات التي تتسم بالشفافية:

1-2 اتخاذ خطوات تضمن تمكن الصحفيين ورجال الإعلام من تغطية العمل البرلماني بوجه عام.

2-2 إقامة و تقوية التشريعات التي توفر الحماية الملائمة لوسائل الإعلام في هذا الصدد بينما تقوم بتشجيعها على أداء وظائفها بمسئولية بما يحترم حقوق الجميع، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمنع الإعلام من نشر الخطابات التي تنطوي على الكراهية وتزكّي من عدم التسامح، والعمل على تشجيع التعددية في ملكية وسائل الإعلام واستقلاله.

3-2 ضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات التي تتوافر لدى الأجهزة العامة، خاصة من خلال سن التشريع الخاص بحرية المعلومات وتنفيذه.

4-2 اعتماد الاستراتيجيات المناسبة لإطلاع الجمهور على نشاط البرلمان (التلفزيون والراديو والانترنت والهواتف الجواله) ، واتخاذ إجراءات خاصة لتنقيف الشباب و إستنفار همّتهم تجاه العمل البرلماني.

5-2 اتخاذ كافة التدابير الأخرى اللازمة لزيادة ثقة الجمهور في البرلمان كمؤسسة ديمقراطية.

6-2 تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة فعالية العمليات البرلمانية وبالتالي دعم الشفافية والمساءلة.

3 البرلمانات التي تتسم بالانفتاح:

1-3 ابتكار الآليات المناسبة التي تعمل على تسهيل التواصل المباشر بين المواطنين وممثليهم، (إنشاء مكاتب للدوائر الانتخابية، وعقد جلسات لتلقى التقارير مع الناخبين ،...).

2-3 تشجيع مشاركة المواطنين في العملية التشريعية، على سبيل المثال عن طريق نشر مشروعات القوانين على الموقع الإلكتروني الخاص بالبرلمان وتنظيم جلسات الاستماع العامة، وتشجيع وسائل الإعلام على التغطية الإعلامية الموسعة لأنشطة البرلمانية.

4- البرلمانات المساءلة:

1-4 اعتماد مدونة سلوك عامة للنواب البرلمانيين وتطبيقها.

5 البرلمانات الفاعلة:

على المستوى الوطني:

1-5 اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للتشديد على استقلالية البرلمان عن السلطة التنفيذية، وهذا يتضمن تخصيص ميزانية مستقلة له، وموظفين، ومصادر معلومات، ووضع جدول الزمني تحت سيطرته.

2-5 ضمان إتاحة الإمكانيات المناسبة لجميع الأعضاء بمن فيهم الأعضاء المنتمين للمعارضة/ فئات الأقليات ومجموعة النساء.

3-5 ضمان توفير الموارد الملائمة للجان البرلمانية المتعددة وتمتعها بالصلاحيات الواجبة لطرح ما لديها من تساؤلات لأعضاء الجهاز التنفيذي وتلقي الردود عليها.

على المستوى الدولي:

4-5 مراقبه أنشطة الحكومة في سياق علاقاتها الخارجية، مع الاحترام التام للصلاحيات المكفولة لكل من الجهاز التنفيذي والبرلمان، والقيام في هذا الصدد، بطلب الحصول على المعلومات من الحكومة بصفه منتظمة فيما يتعلق بسياساتها و مواقفها التفاوضية.

5-5 وضع إطار قانوني واضح بغية إشراك البرلمان في الشؤون الدولية.
6-5 تشجيع مشاركة البرلمانيين في الوفود الحكومية لدى المنظمات الدولية.

7-5 الاشتراك بفعالية في المنظمات البرلمانية الدولية مع الوضع في الاعتبار تعزيز الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الحوار السياسي لحل المنازعات.

5-8 مراقبة أعمال المنظمات الدولية ومحاولة التأكد، من خلال الحكومات ضمن ووسائل أخرى، من أن سياسات تلك الكيانات وقراراتها تتفق مع مبادئ والمعايير الديمقراطية.

6. آليات المتابعة :

نقترح إدراج الآليات التالية من اجل متابعة التوصيات الواردة في خطه العمل:

6-1 يتعين إعادة تشكيل هياكل صنع القرارات التي كانت مسؤولة عن تنظيم الاجتماع البرلماني حتى تكون صالحة للاستخدام حتى المؤتمر الدولي السابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة باعتبارها هيئة استشارية تسمى اللجنة الاستشارية الديمقراطية للمنتدى البرلماني ، ويتعين إعادة هيكله عضويه تلك الهيئة وتوسيعها حتى تكون أكثر تمثيلا وتوفير الخبرة اللازمة لها لمعالجة المسائل المرتبطة بالديمقراطية.

6-2 يتعين أن توكل مسؤولية اللجنة الاستشارية الديمقراطية للمنتدى البرلماني إلى مجلس الشورى القطري والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي، والجهات المسؤولة عن عقد المنتدى البرلماني للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويمكن أن توكل الأمانة الاتحاد البرلماني الدولي مسؤولية العمل كأمانة مؤقتة للجنة الاستشارية الديمقراطية للمنتدى البرلماني.

6-3 سوف تقوم اللجنة الاستشارية الديمقراطية للمنتدى البرلماني بما يلي:
6-3-1 تقديم مشورات جوهرية بشأن المشروعات و الأنشطة المصممة لضمان المتابعة الفعالة لأعمال المنتدى البرلماني والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بالقدر الذي يخص البرلمانات.

6-3-2 وضع مشاريع خاصة لتشجيع تطوير نظم الإدارة البرلمانية، وذلك اعترافاً بالتقدم الديمقراطي الحالي في المنطقة العربية ومنطقه الشرق الأوسط.

6-3-3 المساعدة على تطوير أداة تشخيصية من شأنها مساعدة البرلمانات على تقييم ممارستها بناء على توصيات المنتدى البرلماني وكذلك تحديد مجالات التحسين.

6-3-4 البدء في مشروعات ترمي إلى تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية بوجه عام وتقديم المشورة بشأنها إضافة إلى ضمان المساواة بين النوع الاجتماعي في الحكم، بما في ذلك المجال البرلماني.

6-3-5 تقديم المشورة بشأن طرق وأساليب من شأنها أن تضمن شمولية التمثيل في البرلمانات.

6-3-6 الإسهام في وضع معايير معترف بها دولياً تتعلق بالممارسة الرشيدة للسلطات البرلمانية، بالتعاون مع الجمعيات البرلمانية الدولية والإقليمية والأمم المتحدة.

6-3-7 متابعة التقدم من جانب البرلمانات في تنفيذ خطة العمل وتقديم التقارير بشأنه.

6-3-8 تعزيز التعاون الفعال بين المنتدى البرلماني وأطراف الحكومة والمجتمع المدني المشاركة في المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

6-4 يتعين أن تصبح اللجنة الاستشارية الديمقراطية للمنتدى البرلماني جزءاً من آلية المتابعة الشاملة الخاصة بالمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وسوف يطلب من الدولة المستضيفة

اتخاذ خطوات لحشد الموارد اللازمة لعملها وأنشطتها، وسوف تجتمع اللجنة الاستشارية الديمقراطية للمنتدى البرلماني مرتين في السنة على الأقل بدعوة من رئيسها، وسيُعقد الاجتماع الأول للجنة بدعوة من الاتحاد البرلماني الدولي.

5-6 يمكن أن تصبح خطة عمل المنتدى البرلماني جزءاً من خطة عمل المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والتي سوف تُقدّم للجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل حكومة دولة قطر.